أ- تـكـفي كلثوم

المحاضرة الخامسة : أهم النظريات في علم السكان

نظرية مالتس ـــ نظرية التحول الديموغرافي ـــ نظرية ألفريد سوفي .

نظرية مالتوس في السكان

يعتبر " روبرت توماس مالتوس" أحد قساوسة الانجليز، لقد ولد في سنة 1766، ولقي تعليما خاصا حتى التحق بجامعة " كامبريدج" في السن الثامنة عشرة، ثم تخرج عام 1787 من الجامعة و التحق كاهنا بالكنيسة عام 1797، ثم عين في سنة 1805 أستاذا لتاريخ الاقتصاد السياسي في الكلية الهندية بلندن. و اشتهرمالتوس بما كتبه عن السكان، كما وضع ثلاث كتب أخرى في الاقتصاد السياسي و عشرات المقالات. توفي مالتوس سنة 1834 بعد أن أمضى عمره في ظل النظام الرأسمالي.

نظرية مالتوس:

يرى مالتوس أن غالبية الناس تعيش قريبة جدا من مستوى الكفاف الذي أدى بمالتوس الى الاستنتاج أن الزيادة في عدد السكان تكون متوقفة بصفة رئيسية على الزيادة في وسائل العيش حيث يرى أيضا أن جميع متاعب الحياة مصدرها الانسان و ليس الأنظمة الاجتماعية أو الادارية المحلية السائدة ، و في رأيه أن أول عيب في الانسان هو توالده السريع و المتواصل الذي لا يتماشى مع الموارد الطبيعية ، وأنه من هنا ظهرت عدة مشاكل في حياة الانسان كالمجاعات والأوبئة و الفقر و الشقاء و الحروب...وغيرها.

مفهوم نظرية مالتوس: تقول نظرية مالتوس بأنه لكي يعيش السكان يجب أن يتوفر لديهم حد أدنى من لوازم الحياة يسمى بـــحد الكفاف ، فاذا عجزت امكانيات الدولة عن تهيئة هذا الحد فان ضغط السكان لابد أن يولد حالة غير مرغوب فيها لا يمكن تجنبها الا بالحد من هذا التزايد السكاني . أما اذا نجحت امكانيات الدولة في تقديم مستوى أعلى من حد الكفاف فيمكن للأفراد أن يتكاثروا حتى يعود مرة ثان ثانية الى حد الكفاف.

وكي يبين مالتوس خطورة المشكلة ذكر أن السكان ينمو وفقا لمتتالية هندسية و تتضاعف كل 25 سنة ، بينما تتزايد الموارد الغذائية وفقا لمتتالية حسابية لأن الأرض الزراعية محدودة المساحة ـ حسب مالتوس ـ و سيسري عليها في وقت ما قانون تناقص الغلة.

و لتوضيح المتتاواليتين يضرب مالتوس هذا المثال: اذا أخذنا الأرض كلها و فرضنا أن السكان يعادل ألف مليون فان الأنواع البشرية سوف تتزايد حسب الأرقام التالية:

1-2-4-8-16-32-64-128-256-...الخ

بينما يزداد القوت حسب الأرقام التلية:

1-2-3-4-5-5-6-7-8-9-...الخ

وعلى ذلك فخلال قرنين يكون عدد السكان بالنسبة للموارد الغذائية كنسبة 256 الى 9 ، وبعد ثلاث قرون كنسبة4096 الى 13. وفي مرحلة متقدمة تصبح الموارد في تناقص ، فالطبيعة لها حد في العطاء تبدأ بعده في التناقص و هذا ما سمي بتناقص الغلة ، وأرجع مالتوس سبب تخلف بعض المجتمعات الى الى زيادة السكان فيها.

بعد هذا فانه من الضروري البحث عن حلول لمشكلة عدم توازن بين قوة السكان في التزايد و قوة الأرض في انتاج القوت للسكان و معنى هذا أن نمو السكان المستمريوصلنا الى مستوى أقل من حد الكفاف.

اذا مقدرة الانسان على التكاثر تعكسها المتتالية الهندسية أكبر بكثير من مقدرة المصادر الطبيعية على انتاج الموارد الغذائية الضرورية لبقاء الجنس البشري على قيد الحياة و التي تعكسها المتتالية الحسابية.

الموانع التي تعوق ظهور الزيادة السكانية: يرى مالتوس أنه لا بد من ظهور موانع تعوق هذه الزيادة السكانية وهي نوعين :

الموانع الايجابية: وهي تتمثل في الكوارث الطبيعية، كالزلازل والفيضانات و الأوبئة...الخ

الموانع السلبية: وهي تحديد النسل و منع الحمل و الأخير في سن الزواج و العزوبة المطلقة و التعفف و الزهد و الرهبانية...الخ

لقد استخلص مالتوس أنه لا سعادة في هذه الدنيا مالم يغير الانسان من طبيعته و يعمل على كبح شهواته.

نقد نظرية مالتوس:

لقد تعرضت نظرية مالتوس للنقد الشديد من قبل بعض المفكرين الذين عاصروه و حتى الذين أتوا من بعده و من بين أهم الانتقادات التي وجهت له نجد :

1 ـ لم يأخذ مالتوس بعين الاعتبار التطور العلمي السريع في جميع أوجه النشاط الانساني و تأثيره على زيادة الانتاج الزراعي و الصناعي و الخدمات...

2ـلقد ذكر مالتوس أن الموارد الغذائية هي العامل الوحيد الذي يؤثر على النمو السكاني علما أن مطالب السكان تشمل السلع الزراعية و الصناعية و الخدمات التي لم يتطرق اليها مالتوس.

الديموغرافيا ــ المحاضرة الخامسةــ مج 1ـ2

3ـ لقد أهمل مالتوس عامل الهجرة و تأثيرها على نمو وتوزيع السكان..

نظرية التحول الديموغرافي

مفهوم التحول الديموغرافي: التحول الديموغرافي هو الانتقال من وضعية ديموغرافية الى وضعية ديموغرافية أخرى تختلف عنها. و يقال كذلك (الاانتقال الديموغرافي

Transition Démographique

ان أول من تطرق لنظرية التحول الديموغرافي هو " لاندري" في سنة 1909 ، لكنه لم يتفصل فيها . ثم في سنة 1922 تطرق الباحث " كارـ سوندور" الى نظرية التحول اليموغرافي عند دراسته للأجناس و السلالات البشرية. لكن أول من صاغ المراحل الثلاثة لنظرية التحول الديموغرافي هو العالم " تومبسون" وذلك في سنة 1929 ، أي أنه أول من حاول شرح مراحل التحول الديموغرافي . الا أن لم تظهر هذه النظرية كاملة الا مع كتابات " دافيز" و " نوتستين" سنة 1945 ، و طبقا لهذه النظرية هناك أربعة مراحل في عملية الانتقال الديموغرافي وهي :

مراحل الانتقال الديموغرافي:

ـ **المرحلة الأولى** : غطت هذه المرحلة معظم التاريخ البشري الى غاية انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا و هي أطول المراحل و ما يميزها هو ارتفاع معدلات الولادات وفي نفس الوقت ارتفاع في معدلات الوفيات و ينتج عن هذه الوضعية انخفاض في معدل النمو السكاني (في بعض الأحيان قد يصل الى أقل من الواحد أي يكون سالبا) و بالتالي يكون نمو السكان بطيءا. تعرف هذه المرحلة أحيانا بالمرحلة البدائية و يتعرض السكان فيها الى الأوبئة والمجاعات و كذلك تعرف تخلف اجتماعي و اقتصادي وصحي بحيث ترتفع معدلات الوفيات خاصة وفيات الأطفال .

لقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت الى غاية حوالي القرن 18.

المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة بين(1750 و1800) و انتهت في أواخر القرن 19 في أوروبا.و هي التي تسمى بالمرحلة الانتقالية ، تتميز من الناحية الديموغرافية ببقاء معدلات الولادات مرتفعة بينما تبدأ معدلات الوفيات في الانخفاض ، وينتج عن ذلك ارتفاع في معدل النمو و بالتالي ارتفاع في عدد السكان(انفجار سكاني) . ان هذه الوضعية (انخفاض للوفيات) هي نتيجة لتحسن في مستويات المعيشة و تطور الطب خاصة الطب الوقائي .

المرحلة الثالثة : بدأت بعد الحرب العالمية الأولى ثم تواصلت الى غاية منتصف القرن الماضي (أي غطت النصف الأول من القرن 20).

تميزت هذه المرحلة من الناحية الديموغرافية بالانخفاض في معدلات الولادات مع انخفاض معدلات الوفيات في نفس الوقت و كنتيجة حتمية لذلك ينخفض معل النمو من جديد و يصبح نمو السكان بطيء. و السبب في ذلك هو ارتفاع السن عند الزواج لكلا الجنسين وارتفاع المستوى التعليمي و انتشار الوعي و كذلك استعمال سياسة تحديد النسل في أوروبا.

المرحلة الرابعة : بدأت هذه المرحلة في حوالي السبعينات من القرن الماضي الى يومنا هذا. (أي سادت النصف الثاني من القرن 20 و الى اليوم). تميزت هذه المرحلة باستمرار في الانخفاض في معدلات

الوفيات عامة بحيث ارتفع أمل الحياة في بعض هذه الدول الغربية الى حوالي 90سنة ، و هذا نتيجة للتحسن و التقدم الذي شهدته المجتمعات الغربية في كل المجالات و عاى كل المستويات الاجتماعية و الاقتصادية و الصحية ...و في نفس الوقت استمر معدل النمو في الانخفاض نحو الصفر و أحيانا يكون سالبا (مثلا 0,4 –)

و نتيجة لهذه الوضية الديموغرافية التي وصلت اليها هذه المجتمعات الغربية ظهرت مشكلة ديموغرافية تهدد استقرار السكان ألا وهي ظاهرة التشيخ السكاني و بالتالي صعوبة التجديد للأجيال بحيث أصبح معدل الاحلال في هذه المجتمعات أقل من 2 .

لقد جاءت هذه النظرية لشرح و تفسير الاتجاهات الديموغرافية في أوروبا (التي لم تطابق رأي مالتوس) . و هي تشرح بطريقة علمية و دقيقة العلاقة الموجودة بين معدلات المواليد الوفيات الخام ، كما استخدمت لتفسير معدلات نمو السكان في أوروبا .

فما هو الحال بالنسبة للدول النامية ؟ كيف عاشت هذا الانتقال الديموغرافي و متى ؟ هل يختلف أمرها بالمقارنة مع أوروبا ولماذا ؟

لقد عرفت الدول النامية ، منها الجزائر ، ظاهرة الانتقال الديموغرافي ، بنفس الطريقة و الأسلوب و النتائج . و الاختلاف الوحيد هو الفارق الزمني ، بحيث دخلت دول النامية مرحلة الانتقال الديموغرافي متأخرة نوعا ما ، لهذا نجد الدول المتقدمة (على رأسها فرنسا) قد دخلت المرحلة الرابعة من مراحل التحول الديموغرافي ، بينما نجد الدول النامية (وعلى رأسها الجزائر) تعيش المرحلة الثالثة ، فهل تدخل المرحلة الرابعة (مثل ما هو الحال في الدول الغربية) أم يستقر بها الحال في الثالثة ؟ و من هي الدول النامية المرشحة أكثر من غيرها للدخول المرحلة الرابعة و كيف ولماذا ؟؟؟ ان الاجابة قد نتحصل عليها في حوالي 10 سنوات أ و ربما أقل أو أكثر ؟؟؟

الديموغرافيا ـ أ ـ تـكفي ــ مج 1 - 2

المحاضرة السادسة : مصادر المعطيات الديموغرافية

التعداد السكاني ــ الحالة المدنية ــ المسوح الديموغرافية .

مقدمة :

السكان هم مجموع الناس الأحياء الموجودين في حدود بلد معين في لحظة معينة ، سواء كانوا مقيمين في ذلك البلد أو جاؤوا اليه بصورة مؤقتة.

أما الاحصاء الديموغرافي أو السكاني ، فهو الدراسة الاحصائية للسكان و خصائصهم و فعاليتهم و تغيراتهم من حيث التكاثر و الوفاة و الانتقال و العوامل التي تؤثر فيها و النتائج التي تنشأ عنها .

و تأتي أهمية الاحصاء السكاني من أنه يدرس السكان الذين هم مصدر كل النشاطات الاقتصادية و غير الاقتصادية من ثقافية و صحية و اجتماعية و غيرها.

و الجتمع السكاني هم المجتمع البشري على الكرة الأرضية ، وهو مجتمع باق لكن أعضاءه يتغيرون ، فالأفراد فيه يدخلون هذا المجتمع بالولادات و ينسحبون منه بالوفيات، و لذلك فهو في تغير دائم من حيث التركيب و أن مدة العضوية في هذا المجتمع لا تزيد عن مائة عام في أقصى الحالات الا قليلا (نعني بذلك أمل الحياة عند الولادة).

ولمعرفة الحالة التي يكون عليها السكان في أية فترة من فترات أو لحظة من اللحظات لأي قطر من الأقطار ، لابد أن يكون هناك عدد من مصادر للمعلومات .

ان عدد السكان في لحظة زمنية ، و التفصيلات الأخرى الخاصة بالمجموعات التي يتألف منها و الخصائص الديموغرافية التي يتميز بها ...كل هذه المعلومات يتم الحصول عليها بواسطة التعداد السكاني.

أما التغيرات التي تطرئ على المجتمع السكاني باستمرار بواسطة الولادات و الوفيات و التي تؤدي الى التغير في عضوية هذا المجتمع . و نظرا لأهمية هذه التغيرات تطلب أغلب الدول تسجيل هذه الاحداث الحيوية مباشرة عند وقوعها و في مكان وقوعها. و هو ما يدعى بالاحصاءات الحيوية و التي تشمل أيضا احصاءات الزواج و الطلاق و هي التي تمثل نظام الحالة المدنية.

بذلك فمن أهم مصادر المعلومات عن السكان نجد التعداد السكاني و الحالة المدنية للسكان .

أولا : التعداد السكاني.

1- تعريف التعداد العام للسكان و الاسكان :

Le recensement genérale de la population et de l’habitat

ــ يعرف التعداد بأنه العملية الشاملة لجمع و تجهيز و نشرالبيانات الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في بلد ما أوفي جزء محدد منه في لحظة زمنية معينة.

فالتعداد اذن هو عملية احصائية لها قيمة كبيرة لكل البلد ، وهو المصدر الأول للحقائق السكانية اللازمة للتخطيط الاجتماعي و الاقتصادي على المستوى الوطني و العلمي.

ـ كما يمكن تعريف التعداد أيضا بأنه عملية جمع وتنسيق و نشر المعلومات و المعطيات السكانية و الاقتصادية و الاجتماعية المتعلقة بكل الأشخاص في البلد أو في غيرها من المناطق المحددة في وقت معين.

فهو اذن عملية عد جميع السكان على مستوى الوطن و نتحصل عليه عن طريق زيارة مباشرة لكل شخص أو أسرة في المجتمع و هي عملية كبيرة و معقدة ، ويتم التعداد السكاني في تاريخ محدد ، و تجرى أغلب الدول تعداداتها على فترات منتظمة كل 5 أو 10 سنوات حسب امكانيت كل بلد المادية و الفنية .

2- لمحة تاريخية :

يعتبر التعداد السكاني من أهم المصادر لدراسة السكان و خصائصهم و تغيراتهم ، وهو أول العمليات الاحصائية المهمة التي فكر فيها الانسان منذ القدم لأغراض الخدمة الغسكرية و الضرائب و العمل. و أول بلد فكر و قام بهذه العملية نجد الصين ثم مصر و ذلك 2000سنة ق م. كما عرف التعداد السكاني عند الرومان كذلك و لنفس الأهداف العسكرية و السياسية . لكن اختفت هذه العملية بعد سقوط الأمبراطورية الرومانية مباشرة لتعد تظهر من جديد سنة 1666 في كندا ثم في الولايات المتحدة و الدول الاسكندينافية سنة 1790 و كذلك في فرنسا سنة 1810 أين أجرى " بونابرت " أول تعداد للسكان ، ثم عمت هذه الظاهرة كل بلدان أوروبا في نهاية القرن 19 . أما في الجزائر فقد أجرى أول تعداد عام للسكان و السكن مباشرة بعد الاستقلال أي في سنة 1966 و أ خرتعداد أجرته كان في سنة 2008 و هو الخامس في انتظار

التعداد السادس الذي قد يكون في سنة 2018 (أو ربما في سنة 2017 أو 2019 حسب الظروف و درجة الاستعداد).

3ـ أهمية التعداد السكاني:

تعد التعدادات السكانية أولى وأهم المصادر لجمع البيانات الجاهزة و المعاومات حيث يتم جمع المعلومات عن عدد السكان و توزيعهم و تركيبهم ، فهو مصدر أساسي للبيانات السكانية اللازمة عن السكان لأغراض ادارية و الكثير من نواحى البحث و التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي .

ـ يوفر التعداد الحقائق الأساسية بالنسبة للادارة و السياسة الحكومية لتنظيم خططها المستقبلية على أساس المعلومات و البيانات التي يوفرها التعداد.

ـ تعد معرفة التوزيع السكاني على رقعة الدولة ووحدتها الجغرافية ضرورة من ضرورات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

ـ التعداد مفيد في التجارة و الصناعة حيث تتوقف التقديرات التي يمكن الثقة بها عند طلب المستهلكين على السلع و الخدمات التي تتزايد باستمرار

4 ـ خصائص التعداد السكاني :

يمكن جمع خصائص التعداد في النقاط التالية :

1ـ يخص التعداد منطقة جغرافية معينة و محددة.

2ـ يشمل التعداد جميع الأشخاص في المجتمع (المواطنون و الأجانب)

3ـ ان التعداد تقوم به السلطات المركزية بالتعاون مع السلطات المحلية.

4ـ المعلومات التي يتم تسجيلها ينبغي أن تخص لحظة زمنية معينة .

5- التعداد بمعناه الدقيق هو تسجيل للمعلومات المختلفة عن كل شخص من السكان وليس تلخيصا للمعلومات.

5 - مراحل اجراء التعداد :

تمر عملية التعداد السكاني بالخطوات التالية:

مرحلة التخطيط : هي المرحلة الاولى في عملية التعداد ويتوقف عليها نجاح العملية ، و الوصول الى أهدافها، و يستلزم التخطيط تحديد تكاليف و توفيرالميزانية و اختبار الأسئلة التي ستوجه الى السكان و تحديد المناطق الجغرافية .

مرحلة تنفيذ التعداد : تعتبر عملية التنفيذ خطوة اساسية من اهمها التأكد من شمولية التعداد بحيث لا يمكن نسيان أي شخص من المجتمع كما لا يسمح بالتكرار في العد . ثم بعدها تصميم الاستمارة التي تشمل على مجموعة أسئلة التي يراد جمع الاجابات حولها ثم اجراء مقابلات مع جمهور المبحوثين و هذا يكون بواسطة العدادين و أخيرا جمع المعلومات و معالجتها.

مرحلة اخراج التعداد :يتم اخراج نتائج التعداد في صورة دفاتر منشورة حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه و يعرف تقرير التعداد بكراسات التعداد

Les cahiers du recensement

التي تحتوي على جداول احصائية بسيطة و مركبة مبوبة حسب السن والجنس بالاضافة الى الخصائص السكانية الأخرى.

6 - أهداف التعداد السكاني : يمكن حصر أهداف التعداد في النقاط التالية :

- الحصول على معطيات جديدة خاصة بالمميزات الاجتماعية و الديموغرافية و ظروف السكن للأسر.

ـ التعرف على الخصائص الديموغرافية و التوزيع المكاني للسكان و على التطور الديموغرافي و ظروف المعيشة الاجتماعية.

التعرف على المميزات الجوهرية لحظيرة السكن و توزيعها المكاني .

ـ التعرف على حجم هيكلة التشغيل و البطالة.

ـ التعرف على المستوى التعليمي و التكويني و الأمية .

7 ـ أنواع التعدادات السكانية : أثناء التعداد السكاني نجد نوعين من السكان ، السكان الحاضرين أثناء اجراء التعداد مهما كانت صفتهم (مقيمين أو غير مقيمين في ذلك المكان) فيتم احصائهم وهو ما يسمى **بالتعداد الفعلي** . أما **التعداد النظري** فهو عد السكان حسب مكان الاقامة أي يتم احصاء الأشخاص الذين يقيمون في ذلك المكان الذي يتم فيه التعداد . لكن في هذه الحالة قد يصعب تحديد مكان الاقامة المعتاد خاصة بالنسبة للأشخاص الذين لديهم أكثر من مسكن . كما أن السكان المهاجرين لا يصرحون بمكان اقامتهم الحقيقية ظنا منهم أنهم سوف يرحلون الى مكان اقامتهم الأصلية .

الكثير من الدول تفضل التعداد الفعلي لسهولة اجراءه وقلة الأخطاء به و ترتفع درجة الاقبال على العد و التعاون مع العدادين .

ثانيا ـ الحالة المدنية

تعتبر سجلات الحالة المدنية المصدر الثاني المهم من مصادر المعلومات السكانية بعد التعداد السكاني . وتشمل هذه السجلات على احصاءات الولادة و الوفيات و الزواج والطلاق والتي تسجل بصورة مستمرة في أغلب الدول.

ونظرا لأهمية الاحصاءات الحيوية كمصدر هام من مصادر الاحصاءات السكانية فقد اهتمت اللجنة الاحصائية ولجنة السكان في الأمم المتحدة منذ أوائل الخمسينات بتطوير هذه الاحصاءات . فقد وضعت

توصيات تتعلق باجراءات التسجيل و نماذج من الاستمارات القياسية التي تقدم فيها المعلومات و ذلك لضمان تسجيل جميع الحوادث الديموغرافية و على أساس موحد لتوفي احصاءات دقيقة لأغراض وطنية و دولية و امكانية مقارنتها على النطاق الدولي .

1ـ التعريف بالحالة المدنية:

ان المقصود بنظام الحالة المدنية هو التسجيل القانوني و الاحصائي للمعلومات عن الحوادث الديموغرافية الحيوية كالولادات و الوفيات...كما يشمل أيضا جمع المعلومات و اعدادها و تحليلها و عرضها عن تلك الواقعات ، و التسجيل ينبغي أن يكون مستمرا و الزاميا و شاملا لجميع الحوادث .

2 ـ لمحة تاريخية :

تعود أصول عمليةجمع البيانات الى العصور الوسطى حيث جمعت في ذلك الوقت بعض الاحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة ثم أصبح نظام الحالة المدنية نظاما عالميا و مع ذلك لم تتمكن الا مجتمعات قليلة من اقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي . بذلك فان مصالح الحالة المدنية حديثة العهد نسبيا و لا تشمل نل السكان في الدول السائرة في طريق النمو.

و نظرا لتفشي الأمية في أغلب هذه الدول فان معطيات الحالة المدنية تفتقد في مجملها الى الدقة كما هو الحال بالنسبة لتاريخ الميلاد مما ينقص من أهميتها كمصدر موثوق للمعلومات الديموغرافية .

أما في الجزائر تعود الحالة المدنية الى حوالي سنة 1882 في الشمال حيث ظهرت في بعض المدن و بدأ العمل بها تدريجيا أما في مناطق الجنوب فقد ظهرت فيها الحالة المدنية ابتداء من سنة 1905 . و حاليا تتم شهادات الحاة المدنية في المكان الذي تحدث فيه الظاهرة

3 ـ أهمية الحلة المدنية :

تتمثل أهمية التسجيل في الحالة المدنية في اعتباره مصدرا هاما و أساسيا و مباشرا للمعطيات السكانية حول عوامل النمو و تغير السكان و خاصة عوامل المواليد و الوفيات و الهجرة . هذا من جهة كما تساعدنا على قياس التغيرات في السكان بين فترات مفختلفة سوا ء في حجم السكان أو توزيعه ، تكوينه أ, في حجم الأسرة و تكوينها بالنظر الى حوادث الزواج و الطلاق و التبني و الانفصال و الهجرة و لا شك في أن هذه المعطيات تفيد في التعرف على اتجاهات التطور حاليا و في المستقبل . الأمر الذي يمكن الاعتماد عليه في وضع الخطط و البرامج المناسبة .

4 ـ وظائف الحالة المدنية : يمكن تحديد وظيفتين أساسيتين لنظام الحالة المدنية

ــ الوظيفة الادارية : تعتبر عقود الولادة و الوفيات و الزواج ... التي تصدرهم مصالح الحالة المدنية أثناء حدوث أي ظاهرة ديموغرافية الدليل الشرعي والقانوني للحاذثة الديموغرافية سوا من حيث تالايخ الميلاد أو الحدث أو المكان ، اسم الشخص المعني و كل المعلومات الظرورية المتعلقة بالظاهرة .

ـ الوظيفة الاحصائية : بحيث تفيدنا الحالة المدنية بالاحصائيات المتعلقة بالظواهر الديموغرافية سواء كانت احصائيات سنوية أو خلاللاشهر أو أسبوع. و ها يسمح لنا بملاحظة تطور هذه الظواهر خلال الزمن .

استنتاج : ان الحالة المدنية لا يمكن الاستغناء عنها ، فلها أهمية كبرى بالنسبة للفرد والمجتمع و الدولة ككل فهي مصدرا هاما للمعطيات السكانية حيث تساعدنا على قياس تغيرات السكان بين فترات مختل